المؤتمر السادس للزراعة والتغذية

بقلم صاحب العزة بطرس باسيلى بك
المدير العام لمصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة

دعت منظمة الأغذية والزراعة ، التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، الأمم المشتركة فيها ، وهى ٦٩ أمة ، إلى عقد مؤتمر دولى بروما فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وكان هذا المؤتمر سادس المؤتمرات التى عقدت بدعوة من المنظمة ، ولكن الاهتمام به تجاوز ماشمل المؤتمرات الخمسة السابقة ، ذلك لأن المنظمة قررت أن تكون مؤتمراتها العامة كل عامين بدلا من مرة فى كل عام ، كما أنها شكلت لجنة خاصة درست برنامج أعمال المنظمة ، ورسمت الخطة لبرنامجها الجديد الذى عرض على المؤتمر الأخير ، ولهذا اهتمت الحكومات بإرسال وفود قوية تمثلها فى المؤتمر ، كما اهتمت الهيئات الدولية الأخرى ، ومختلف الهيئات التى تعنى بشئون الزراعة والتغذية ، بإيفاد مندوبين لحضور المؤتمر ، وإبلاغه رسالاتها ، وكان على رأس الوفود الرسمية أحد عشر وزيراً للزراعة ، ومثل هذا العدد من وزراء سابقين أو وكلاء وزارات ، وقد تجاوز عدد أعضاء الوفود الرسمية مائتى عضو ، كان من بينهم خبراء عالميون فى فروع الزراعة والتغذية .

ورأس وفد مصر حضرة صاحب العزة الدكتور محمد على الكيلانى بك وكيل وزارة الزراعة ، وكان هذا الوفد موضع التقدير ، فقد انتخب رئيسه رئيساً لإحدى الشعب الثلاث الرئيسية للمؤتمر ، كما انتخب بعض أفراده فى رياسة لجان تحضيرية أو لجان عامة .

وكانت الاجتماعات العامة للمؤتمر برلمانا زراعيا بمعنى الكلمة ، إذ أدلى فيها رؤساء الوفود بسياسة بلادهم فى رفع مستوى الزراعة والتغذية ، وما يعترضهم من الصعوبات فى ذلك ، واستعرضوا الحالة الحاضرة للإنتاج الزراعى والتغذية فى العالم

والخطط التى تنهض بها ، وقد تبين من هذه المناقشة والبيانات التى اجتمعت للمؤتمر أن هناك نهضة فى الإنتاج الزراعى ، وتقدما فى مستوى التغذية بصفة عامة ، غير أن تعداد العالم يزيد بسرعة تفوق ذلك ، لهذا أوصى المؤتمر أن تعنى الحكومات بوضع برامج للنهوض الزراعى فى بلادها لخمس سنوات قادمة ، تتفق مع حالة بلادها ، وتكفل زيادة الإنتاج من الأغذية الرئيسية ، والحاصلات الزراعية الضرورية الأخرى ، بما لايقل عن ١٪ إلى ٢٪ من انتاجها الحالى ، علاوة على الزيادة التى تقتضيها زيادة تعداد السكان ، حتى يرتفع مستوى التغذية تدريجا إلى الحد الواجب ، كما أوصى المؤتمر أن تستعرض هذه البرامج فى اجتماعات إقليمية للتوفيق بينها واستخلاص نتائج شاملة تبحث فى المؤتمرات القادمة .

وقد درس المؤتمر عوامل ضعف الإنتاج الزراعى ، وإزاء ما اتضح فى البلاد المتقدمة زراعياً من فائدة البحوث والتجارب الفنية ، والعمل على تطبيق نتائجها لدى الزراع — فقد حث المؤتمر على اتخاذ كافة الوسائل التى تؤدى إلى أخذ الزراع بوسائل الزراعة الحديثة ، وإيجاد النظام الذى يسمح لصغار الزراع بالإفادة من معدات الزراعة العصرية ، ورءوس الأموال التى تعاونهم على النهوض بانتاجهم ، وأوصى كذلك الحكومات بتعميم وسائل الارشاد والنماذج الزراعية وافادة الزراع بنتائج البحوث والتعليم الزراعى وتقديم المعونة والمعدات التى تلزمهم فى الاسترشاد بذلك .

وقد درس المؤتمر تقريراً ناقشه المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة واتخذ قراراً بشأنه فى موضوع « عيوب الأوضاع الزراعية وأثرها فى التقدم الاقتصادى » ، كما درس ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة فى هذا الشأن . وانتهى من هذه الدراسة بأن هناك عيوباً شائعة فى بعض البلاد ترتبط بالوضع الزراعى ، أخصها عدم ملاءمة حجم المزرعة من الناحية الاقتصادية ، وتفتت الملكيات وسوء توزيعها ، وارتفاع الإيجارات ، وعدم عدالة الضرائب المفروضة على الزراعة ، ووقوع الزراع فى ديون دائمة ، وإن هذه العيوب تنزل بمستوى معيشة صغار الزراع وعمال الزراعة ، وتعرقل النهوض الزراعى ، لهذا كان من واجب مثل هذه البلاد أن تدرأ أخطار ذلك . وقد عهد إلى المنظمة جمع المعلومات التى ترتبط بهذه الموضوعات

وتحليلها وإبلاغ الحكومات والهيئات المختصة نتائج هذا البحث، ومساعدتها فى إدخال الإصلاحات المرتبطة بحيازة الأرض والتسليف الزراعى وإنشاء الهيئات التعاونية ونشر الارشاد الزراعى والصناعات الزراعية . وقد كلفت المنظمة إلى جانب ذلك بالاشتراك مع الهيئات الدولية الأخرى فى بحث وعلاج هذا الموضوع وتنظيم مؤتمرات إقليمية ومراكز تدريب بقصد إصلاح المعوج من الأوضاع الزراعية الحالية ، فاوصى الحكومات التى لم تنظم للزراع وسائل الحصول على قروض بفوائد معتدلة وشروط سهلة أن تعنى بذلك ، وأن تسترشد بالمنظمة فيما يلزمها من مساعدة لتنظيم التسليف الزراعى الداخلى ، كما كلفت المنظمة بزيادة التعاون والاتصال بالهيئات الدولية التى تعطى قروضاً أو منحاً لإفادة الحكومات بذلك ، مع معاونة الحكومات التى تحتاج إلى هذه القروض أو المنح فى الحصول عليها .

وقد اشتركت منظمة الأغذية مع هيئة العمل الدولية فى موضوع تنظيم الهجرة للعمل فى الزراعة ، ووضع برامج لتعمير الاراضى الزراعية فى البلاد التى تطلب ذلك.

وعنى المؤتمر بموضوع تقلبات أسعار الحاصلات الزراعية عملا بمبدأ كفالة الأسعار العادلة للمستهلك ، المجزية للمنتج ، وأبدى أن اتفاقات مراقبة السلع — بحسب الوضع الذى أشير اليه فى معاهدة هافانا — تساعد على استقرار أسعار الأسواق الدولية للسلع الزراعية فى حالة اضطراب الأسعار ، أو حصول عجز أو توقع حصوله لسلعة من السلع ، كما فى حالة زيادة العرض عن الطلب لبعض المنتوجات الزراعية .

وقد اهتم المؤتمر بتوسيع سلطة اللجنة الدائمة التى تعالج هذا الموضوع ، كما أنه بحث النقص الحالى فى بعض المنتوجات الزراعية ومعدات الزراعة . كنقص محصول الأرز بالقياس إلى المطلوب منه فى الاستهلاك ، ونقص الكبريت اللازم فى إعداد الأسمدة والمبيدات الحشرية . وأصدر توصياته بما يكفل علاج ذلك .

وبحث المؤتمر أيضاً موضوع المجاعات ونقص التغذية بصفة عامة . وأهمية اتخاذ إجراءات دولية لملافاة ذلك وتكوين مخزون احتياطى من الأغذية لمثل هذه الحالات .

وللمؤتمر إلى جانب ما تقدم بحوث مستفيضة تناولت برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة فى السنتين القادمتين والأعمال الإدارية والمالية والتنظيمية الخاصة بالمنظمة. وقد أصدر فيها عدة قرارات كان من بينها تنظيم مقاومة الجراد فى بلاد الشرق الأدنى والتوسع فى المساعدات الفنية التى تمنح للبلاد المتخلفة اقتصادياً ووضع برامج تكفل التغذية الوافية للأطفال .

وقد اختتم المؤتمر جلساته فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ورجاؤنا عظيم أن يؤدى تنفيذ قراراته إلى تحقيق الأهداف النبيلة التى يرمى إلى تحقيقها لخير الإنسانية ونفع المشتغلين بالزراعة .